

## تنظيم عملية الانتخاب

الاقتراع هو أساس العملية الانتخابية لذا فان تنظيم عملية الانتخاب يجب ان تكون معدة بطريقة محكمة. فيجب تحديد الدوائر الانتخابية واعداد الجداول الانتخابية وكيفية الترشيح والحملة الانتخابية.

### تحديد الدوائر الانتخابية

**الدائرة الانتخابية :** هي البقعة الجغرافية التي يجري فيها الانتخاب، وعملية تحديد الدوائر الانتخابية تعد من العمليات المهمة وغالبا تكون الدائرة الانتخابية هي المنطقة الإدارية في الدولة.

وتنقسم الدولة عادة الى عدة دوائر انتخابية تنتخب كل منها نائبا او اكثر فالانتخابات المحلية على سبيل المثال لا تستلزم التقسيم إلى دوائر انتخابية، كما أن الانتخابات العامة هي الأخرى لا تستلزم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية إذا كان الهدف الانتخابات العامة انتخاب رئيس للجمهورية.. ولكن في حالة ما إذا الانتخابات لأجل اختيار أعضاء البرلمان فإن هذه الانتخابات تحتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية، ومع ذلك فإن هناك دولا تخرج على القاعدة.. وتجري الانتخابات فيها باعتبار الدولة كلها دائرة واحدة هذه الانتخابات لا تكون معبرة عن حقيقة الرأي العام. كما لابد الإشارة إلى اختلاف الدول في تقسيم الدوائر الانتخابية من دولة أخرى وكذلك ضمن الدولة الواحدة أيضا من انتخاب لآخر.

ويرتبط أسلوب تقسيم الدوائر الانتخابية بالنظام الانتخابي المعتمد في الدولة، والسلطة التي تتولى عملية التقسيم هي السلطة التشريعية بر ضمانة أساسية لتجنب إحداث دوائر انتخابية غير متساوية أو دوائر أساس إنشائها وتحديد قانما على محابة فريق سياسي للإضرار به آخر، على هذا فقد استقرت التجارب على اعتماد إحدى الطريقتين لتحديد الدوائر الانتخابية:

**الطريقة الأولى:** بموجبها يتم تحديد عدد أعضاء البرلمان بمواد الدستور أو قانون الانتخاب بشكل ثابت، ومن ثم يتم توزيع هذا العدد الدوائر الانتخابية، وبذلك يبقى عدد الدوائر الانتخابية ثابتا لا يتغير عدد السكان سواء أخذ بنظام الدوائر الفردية أو قسمت الدولة لعدة دوائر انتخابية كل منها تنتخب عددا من أعضاء المجلس النيابي.

**الطريقة الثانية:** بموجبها يتم اعتبار كل نائب يمثل عددا من السكان.. وبذلك فإن تقسيم الدوائر وتحديد عددها يكون متغيرا أيضا.

## القوائم الانتخابية

وهذه القوائم هي التي تضم أسماء الأشخاص أصحاب الحق في الاقتراع في كل دائرة انتخابية، فهناك شروط يجب توافرها لتقرير صفة الناخب فيجب التحقق مقدما من توافر هذه الصفة وما تتطلبه في صاحبها من شروط، ووسيلة ذلك هي إعداد قوائم أو جداول انتخابية تدرج فيها أسماء جميع المواطنين الذين لهم حق الانتخاب، وإعداد هذه الجداول لا شك يتطلب وقتا طويلا.. إذ ينبغي فحص حالة كل فرد للتأكد من تمتعه بالجنسية ومن أنه قد استوفي جميع الشروط اللازمة أي أن يكون قد بلغ السن المقررة للمشاركة في الانتخاب، وأن يكون متمتعاً بقواه العقلية، وألا يكون محكوما عليه بأحكام جنائية مخلة بالشرف وحسن السمعة..

وتتميز الجداول الانتخابية بأنها عامة ودائمة، فعمومية الجداول الانتخابية تقضي بأن هذه الجداول لا ترتبط بانتخابات معينة.. دائما تكون معتمدة وصالحة في كل عملية اقتراع ذي طبيعة سياسية، أما صفة الديمومة فتقضي بعدم جواز شطب أو حذف اسم شخص من الجداول الانتخابية إلا إذا فقد صفة الناخب.

## المرشحون

**المرشح هو الشخص الذي يرغب في الوصول إلى شغل مقعد في المجلس النيابي لولاية انتخابية، وتتوافر فيه الشروط القانونية للترشيح، ويجوز في النظام الديمقراطي من حيث المبدأ الحق في الترشيح.. وذلك لمن تتوافر فيه الشروط القانونية للترشيح، واستنادا لمبدأ المساواة أمام القانون الذي تقره دساتير الدول.**

وعلى الرغم من أن المبدأ العام يقضي بحرية الترشيح لكل شخص.. إلا أن هناك قيودا قد تمنع بعض الأشخاص من الترشيح، ففي الوقت الذي لا يشترك في الانتخاب من المواطنين إلا من توافرت فيهم شروط معينة.. فمن باب أولى بالنسبة للأشخاص الذين يرشحون أنفسهم للنيابة عن الشعب، ولما كانت مهمة عضو البرلمان أدق من مهمة الناخب.. فإن الشروط اللازمة لتوافرها في المرشح يجب أن تكون أشد من الشروط اللازمة لتوافرها في الناخب، وهذه الشروط تختلف باختلاف القوائم الانتخابية ويمكن حصرها بنوعين من الشروط:

**الأول:** يشترط في المرشح الشروط نفسها الواجب توافرها في الناخب مع التشدد فيها.. مثل العمر أو الحصول على حد أدنى من الشهادة.

**الثاني:** شروط خاصة بالمرشح كشرط الحصول على أغلبية معينة للفوز في الانتخاب.

إلا أنه مع ذلك فإن هناك أشخاصا تتوافر فيهم شروط الترشيح الا أنهم تنقصهم الأهلية للترشيح، وذلك بسبب توليهم بعض الوظائف الحساسة التي يمكن أن تؤثر على نزاهة الانتخاب، ولذلك فإن بعض القوانين تحاول معالجة هذا الأمر من خلال منع ترشيح هؤلاء الأشخاص الدوائر التي يمارسون فيها وظائفهم، وبذلك يتم ضمان نزاهة الترشيح وعدم حرمان هؤلاء من حق الترشيح، ويمكن أن يحدث المنع الترشيح على الرغم من توفر شروطه نتيجة العزل السياسي الذي تقره بعض الأنظمة السياسية في دساتيرها.

## الحملة الانتخابية

يسمح للمرشحين خلال الفترة التي تسبق موعد الانتخاب بعرض أفكارهم وبرامجهم، وينظم القانون الانتخابي كيفية ممارسة الحملة الانتخابية وتحويلها.. ولا تنتهي إلا يوم الاقتراع، وتعطي القوانين الانتخابية أهمية كبيرة هذه الحملة الانتخابية حتى لا تتقلب الحرية الواسعة التي يملكها الناخبون إلى فوضى تخل بالأمن وتفسد الانتخاب.

وأبرز الأمور التي تعالجها التشريعات في هذا الخصوص هو حرية الاجتماع .. فالاجتماعات الانتخابية تتميز بحرية واسعة ولا تخضع للقيود التي تخضع لها الاجتماعات عادة، فلا يتوقف انعقادها على الحصول على إذن أو تصريح سابق من الإدارة، ولا يجوز فضها أو منع انعقادها إلا إذا خشي منها على الأمن العام بناء على أسباب جبرية لدى الجهات المختصة وعند الضرورة القصوى، ويسود المرحلة السابقة على الاقتراع مبدأ حرية النشر.. فكل مرشح الحق في إصدار النشرات اللازمة لترويج مبادئه ولتعريف نفسه إلى الناخبين، دون التقيد بالشروط التي اشترطها القانون من المطبوعات العامة، ويخصص قانون الانتخاب عادة أحكاما مفصلة حول مبادئ الحرية والمساواة بين المرشحين.

وعلى أجهزة السلطة العامة أن تقف في هذا الخصوص موقف الحياد من جميع المرشحين، وبما أن الحملة الانتخابية تكلف أموالا كبيرة بما ينعكس بصورة غير مقبولة على المرشحين ويخلق التمييز بينهم حسب قدرتهم المالية.. فإن أغلب دول العالم تحدد كيفية تمويل الحملة الانتخاب وتحدد سقفها لخلق نوع من المساواة في تكافؤ الفرص بين المرشحين.

## التصويت

التصويت يقصد به وفق الشكل المحدد في القانون هو كتابة اسم المرشح على ورقة خاصة تسمى بورقة التصويت. وتحرص القوانين على تسهيل عملية الاقتراع وتأمين سرية وحريته بتدابير ووسائل مختلفة، من ضمنها تحديد وتعيين مركز التصويت.. وذلك يجعله قريب من الجماعات الناجبة المقيمة في الدائرة الانتخابية، والإكثار من عدد المراكز للحيلولة دون نزاحم الناخبين، وصار بعد ذلك إلى تحديد موعد الاقتراع ليوم أو أكثر، ولو أن القاعدة المتبعة في الوقت الحاضر هي جعل الانتخاب بيوم واحد.

ومن أجل ضمان سرية العملية الانتخابية.. فإن بعض الدول تلجأ إلى وسائل لتحقيق ذلك منها وسيلة المغلف الرسمي الذي توضع فيه ورقة التصويت، وهذه المغلفات الرسمية توزعها الإدارة على الناخبين وتكون مختومة ومن نوع واحد وبمواصفات خاصة، كذلك توفر سلطة الانتخاب المعزل في المركز الانتخابي لضمان حرية التصويت.. وهي غرفة صغيرة يدخل الناخب إليها ويكتب ما يريده من أسماء المرشحين على الورقة الانتخابية التي يكون قد استلمها من مسؤولي مكتب الاقتراع عند دخوله إليه، فيضع هذه الورقة في المغلف الرسمي المسلم إليه ويضع المغلف في صندوق الانتخاب بحضور مسؤولي المكتب الانتخابي، ولو أن الأمر قد تطور في الوقت الحاضر في بعض الدول المتقدمة في العالم.. فقد حلت التكنولوجيا الحديثة وبدء استعمال الآلات الإلكترونية للتصويت، وكل ما يقوم فيه الناخب هو ضغط الزر العائد لكل مرشح لكي تجمع في النهاية الأصوات التي نالها.

## نظم الانتخابات

نتيجة التوسع بتطبيق نظام الاقتراع العام.. فإن هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا باعتماد النظام الانتخابي الأمثل، الذي بمقتضاه يصل إلى المجلس النيابي نواب يمثلون مختلف التيارات والاتجاهات الموجودة بين الشعب قدر الإمكان، وعلى هذا الأساس فإن الأنظمة الانتخابية تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك تبعاً لظروف عدة خاصة بكل دولة سياسية واجتماعية أو ثقافية، وهذه الأنظمة الانتخابية لها دور مهم في تحديد نتائج الانتخاب. والأنظمة الانتخابية ليست حيادية بل إنها تمارس تأثيراً كبيراً في تمثيل القوى السياسية وفي نمط الحكم، لذلك نجد أن القابضين على السلطة في مختلف دول العالم يتبنون نمطاً انتخابياً أو آخر يبدو لهم أفضل في تحقيق مصالحهم. وسنتناول هذه الأنظمة فيما يأتي:

## الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

يعد الانتخاب مباشراً إذا قام الناخبون بأنفسهم بانتخاب ممثليهم مباشرة دون أية وساطة، وعلى العكس يكون الانتخاب غير مباشر إذا اقتصر دور الناخبين على انتخاب مندوبين عنهم يتولون اختيار النواب في البرلمان. فالانتخاب المباشر يكون على درجة واحدة يتحدد عندها اشخاص النواب أو الحكام الذين اختارهم الناخبون. أما الانتخاب غير المباشر فيكون على درجتين أو أكثر، وإذا كان الانتخاب على درجتين فيكون اختيار أعضاء الهيئة المراد انتخابها في يد ناخبين الدرجة الثانية (المندوبين الذين اختارهم ناخبو الدرجة الأولى، ولا خلاف في أن نظام الانتخاب المباشر هو الأقرب إلى الديمقراطية، بينما اقترن الأخذ بالانتخاب غير المباشر في النظم التي تسعى إلى الحد من آثار مبدأ الاقتراع العام.

## الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

إن إجراء عملية الانتخاب تستلزم- كما سبق وأن بينا ذلك- تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متعددة لكل منها نائب أو أكثر يمثلها. وعلى هذا الأساس فإن الانتخاب الفردي هو الذي يمارس بمقتضاه الناخبون في دائرة انتخابية معينة انتخاب نائب واحد يمثلهم في المجلس النيابي، وبذلك يقسم اقليم الدولة في نظام الانتخاب الفردي إلى دوائر انتخابية صغيرة. بحيث يجب أن يتطابق عدد هذه الدوائر مع عدد المقاعد في المجلس النيابي، وبالتالي يعطي النائب صوته لمرشح واحد فقط.

أما الانتخاب بطريقة القائمة فإنه بمقتضاه يقوم الناخبون في كل دائرة انتخابية بانتخاب عدة نواب يمثلونهم في المجلس النيابي، وبذلك يقسم اقليم الدولة في نظام الانتخاب بالقائمة إلى عدد من الدوائر الانتخابية الكبيرة، أو في بعض الحالات تكون الدولة كلها دائرة انتخابية.. وفي هذه الحالة يكون على الناخب أن يختار عدداً معيناً من المرشحين وهو العدد المقرر للدائرة المقيد فيها. إن الناخب في هذه الحالة لا يعطي صوته لمرشح واحد. بل سيقدم قائمة بأسماء المرشحين الذين اختارهم، ولكل من النظامين - الفردي أو بالقائمة- مؤيدوه ومعارضوه.. فيرى مؤيدو الانتخاب الفردي أنه يمكن الناخبين من معرفة المرشحين معرفة شخصية، ويمكنهم من تكوين حكم سليم عليهم.. لأن صغر الدائرة الانتخابية يجعل جميع المرشحين معروفين لدى الناخبين جميعاً ولدي الغالبية العظمى منهم، كما أنه نظام يمتاز بسهولة وبساطته، أما معارضوه هذا النظام فيقولون إنه ليس من المهم أن تكون المفاضلة بين الأشخاص. بل الأفضل أن تكون المفاضلة بين المبادئ أو الأفكار، كما أن الانتخاب الفردي

يسهل تدخل الجهات الإدارية في مجرى الانتخابات. بسبب صغر الدائرة الانتخابية مما يسهل توجيه الانتخابات لمصلحة مرشحها.

أما مؤيدو الانتخاب بالقائمة فيرون ان هذا النظام يجعل اهتمام النائب منصباً على المسائل العامة وتكون المفاضلة بين المرشحين بحسب أفكارهم ومبادئهم وبرامجهم السياسية، كما أن الانتخاب بالقائمة يحقق للنواب الحرية والاستقلال في ممارسة مهامهم ويخلصهم من الوصاية أو التأثير التي يفرضها الناخبون عليهم في نظام الانتخاب الفردي، والانتخاب بالقائمة يظهر في عدة أشكال.. فهناك أسلوب القوائم المغلقة، أي أن الناخب يلتزم بالتصويت لصالح إحدى القوائم دون أي تعديل، ويكون الناخب مقيدا بترتيب أسماء المرشحين الواردة في اللائحة، وهناك أسلوب القوائم المفتوحة.. ويسمح هذا الأسلوب للناخب بتكوين قائمته من خلال المزج بين القوائم، أي أن الناخب ليس مجبرا بالتصويت لصالح إحدى القوائم المنافسة.. بل يملك تشكيل قائمته الانتخابية بالجمع بين أسماء المرشحين الواردة في القوائم الانتخابية المتنافسة، كما أن هناك التصويت ما التفضيل في حال اعتماد نظام الانتخاب النسبي.. حيث يستطيع الناخب تغيير ترتيب أسماء مرشحي القائمة الواحدة وعدم الالتزام بالترتيب الموجود في القائمة.

### نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي

وبموجب نظام الأغلبية تحتسب نتيجة الانتخاب بفوز كل مرشح أو مرشحين في دائرة انتخابية حصلوا على أكثر الأصوات.. وهو نظام يستخدم سواء كان الانتخاب فردياً أو بالقائمة، ويأخذ نظام الأغلبية احد شكلين رئيسيين هما نظام الأغلبية البسيطة ونظام الأغلبية المطلقة وحسب الشكل الأول يفوز المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكثر عدد من الأصوات، بصرف النظر عن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين حتى لو كانت الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين تزيد على نصف مجموع الأصوات المعطاة في الدائرة. أما نظام الأغلبية المطلقة فيستوجب حصول المرشح على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة.. فهذا النظام لا يكتفي بمجرد حصول أحد المرشحين على أكثرية الأصوات بالنسبة لبقية المرشحين منفردين.. بل يلزم أن يحصل على أصوات تزيد على مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين مجتمعين، وعيب نظام الأغلبية في شكله السابقين أنه يؤدي إلى ظلم الأقلية.. فهو لا يعطيها تمثيلاً يتناسب مع الأهمية العددية للأصوات التي حصلت عليها، ونتيجة لذلك لجأت بعض الدول إلى نظام التمثيل النسبي، وفي نظام التمثيل النسبي توزع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم المختلفة كل بحسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها.. وهذا يعني أن نظام الانتخاب النسبي لا يصلح إلا في

نظام الانتخاب بالقائمة فقط، ولتقريب فكرة التمثيل النسبي.. فإنه إذا فرضنا أن دائرة معينة خصص لها خمسة مقاعد، وأن القائمة المقدمة من الحزب الأول قد حصلت على (٦٠٠) صوت، والقائمة المقدمة من الحزب الثاني قد حصلت على (٤٠٠) صوت، والقائمة المقدمة من الحزب الثالث حصلت على (٢٠٠) صوت.. فإن المقاعد الخمسة توزع على النحو الآتي: الحزب الأول: ثلاثة مقاعد الحزب الثاني: مقعدان الحزب الثالث: مقعد واحد، أما لو أعتمد نظام الأغلبية.. فإن الحزب الأول هو الذي يفوز بالمقاعد الخمسة جميعا.

ونظام التمثيل النسبي يظهر بصور متعددة.. فهناك نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة، ونظام التمثيل النسبي مع إمكان المزج بين القوائم المختلفة، وباعتماد نظام التمثيل النسبي.. فإنه تظهر مشكلة تحديد المرشحين الفائزين في كل قائمة.. فإذا نالت قائمة مكونة من خمسة مرشحين أصواتا تعطي لها الحق في مقعدين فقط، فأى من المرشحين الخمسة يفوز بالمقعد النيابي؟ ويمكن حل هذه المشكلة في حالة الأخذ بنظام المزج بين القوائم.. حيث يتفاوت عدد الأصوات التي يحصل عليها مرشحو القائمة الواحدة، ومن ثم يمكن إعلان انتخاب المرشحين الذين حصلوا على أكثرية الأصوات بالنسبة إلى بقية مرشحي القائمة. ولكن الإشكال يظهر في حالة الأخذ بنظام القوائم المغلقة.. فإن جميع المرشحين في القائمة الواحدة في هذه الحالة يحصلون على العدد نفسه من الأصوات، لأن القوائم مغلقة ولا يجوز للناخب أن يعدل فيها.. بل يجب عليه أن يختار قائمة بأكملها، ففي هذه الحالة تلجأ الأنظمة السياسية المختلفة إلى إحدى وسيلتين: أولاها يتم بموجبها توزيع المقاعد بحسب ترتيب أسماء المرشحين في القائمة.. أي أن الحزب هو الذي يحدد مقدما كيفية التوزيع، والوسيلة الثانية هي التي تعطي الناخب حق تحديد ذلك الترتيب بحسب تفضيله الشخصي، بمعنى أنه على الرغم من أن الناخب يعطي صوته لقائمة كاملة.. فإن قانون الانتخاب يعطيه الحق في ترتيب المرشحين، فيعيد كتابة القائمة حسب رغبته، وفي هذه الحالة يفوز من مرشحي القائمة المرشح أو المرشحون بحسب عدد المقاعد التي فازت بها في البرلمان، وبالتالي يعمل على تحقيق الاستقرار الحكومي.. إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات، فهو يؤدي إلى ظلم الأقلية ويحابي حزب الأغلبية ويضر بالأحزاب الضعيفة ويحرمها من الحصول على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي نالتها.

وفي ضوء هذه الانتقادات لجأت الكثير من الدول إلى نظام التمثيل النسبي الذي يحقق للأحزاب المختلفة تمثيلا يتناسب قدر الإمكان مع قوة كل منها، وبذلك يكون المجلس النيابي مرآة صادقة لهيئة الناخبين.. فنظام التمثيل النسبي يحقق العدالة في توزيع المقاعد، ويوائم بين الأغلبية البرلمانية والأغلبية الشعبية.. فهو يسمح بتكوين معارضة قوية في المجلس النيابي،

ولا خلاف في أن الصالح العام يقضي بقيام معارضة في المجلس النيابي، ويبقى لنظام التمثيل النسبي عيوب أيضا.. فإن ما يحققه في بلد ما قد لا يحققه في بلد آخر، فهو نظام معقد إلى درجة تجعل نتيجة الانتخابات لا تظهر إلا بعد أيام قد تتعرض فيها إلى التزييف والتشويه، ويزداد الأمر تعقيدا كلما أردنا الوصول إلى طريقة تجعل التمثيل متناسيا مع أهمية الأصوات التي يحصل عليها كل حزب.. إلا أن النقد الرئيس الذي يوجه لهذا النظام هو أنه يؤدي إلى كثرة الأحزاب وتعددتها، وكثرة الأحزاب تجعل من الصعب، قيام أغلبية برلمانية منسجمة وثابتة، وبالتالي تؤدي إلى عدم استقرار الحكومة، كما أن هذا النظام من الناحية العملية يؤدي إلى نتائج خطيرة.. فهو يزعزع الكيان الحكومي ويعرض البلاد إلى أزمات وزارية لا تنتهي، وفي الوقت الذي تبدو طريقة التمثيل النسبي بسيطة في مبدأها ولكنها تتطلب في تطبيقها حولا فنية معقدة.. إذ أن المشكلة في التمثيل النسبي هي في إيجاد قاسم مشترك القسمة الانتخابي وطريقة العدد المتساوي، فضلا عن طرائق أخرى استنبطتها الأنظمة السياسية وبما ينسجم مع مصالحها الخاصة.

## نظام تمثيل المصالح

ويتضمن هذا النظام العمل على تحقيق تمثيل مصالح الدولة المختلفة وأهدافها المتباينة في المجالس النيابية وبقدر مالها من مصالح تستحق هذا | التمثيل، وهذه ليست بالفكرة الحديثة.. بل ظهرت وطبقت فعلا في معظم البرلمانات والهيئات النيابية، ومثال ذلك الهيئات العمومية الفرنسية قبل الثورة.. حيث تحقق تمثيل طبقات ثلاث هي طبقات الأشراف ورجال الدين والعامة، وكانت كل طبقة تنتخب نوابها، وكذلك البرلمان السويدي حتى سنة (١٨٦٦) والنمسا حتى سنة (١٩٠٧). ولكن نظرية تمثيل | المصالح قد أخذت في العصر الحديث شكلا جديدا يختلف عن شكلها القديم يقوم على تحقيق أمرين:

١. أن يكون تمثيل المصالح عن طريق الانتخاب و بوساطة أرباب الشأن أنفسهم.. فينتخب العمال مثلا نوابهم وكذلك أرباب الأعمال وغيرهم، و اين وبذلك يكون التمثيل الحديث للمصالح ديمقراطيا ومختلفا عن الفكرة و القديمة في تمثيل الطبقات الأرستقراطية ورجال الدين والعامة تمثيلا مستقلا، ولذلك فإن أكثر أنصار فكرة تمثيل المصالح اليوم من دعاة الديمقراطية الذين يرون إصلاحها بهذا النوع من التمثيل.

٢. أن يكون أحد المجلسين على الأقل ممثلا للحرف.. فيكون ممثلا للمصالح المختلفة، ويترك المجلس الآخر للانتخاب العام بوساطة مجموع الناخبين.. فيكون مجالا لبحث المصالح المختلفة بصرف النظر عن هدفهم، وبذلك يكمل التمثيل الاقتصادي التمثيل السياسي، فالدولة



الحديثة ليست مكونة من أحزاب سياسية فقط بل من ممثلي المصالح أيضا، فيجب ضمان تمثيل هذه الأخيرة إلى جانب تمثيل الدوائر الإقليمية.. حتى يكون التمثيل صحيحا، وحتى يعترف البرلمان تعبيراً صادقا ودقيقا عن رأي الأمة بكل عناصرها ويكون مرآة لرغباتها وميولها، إلا أن هناك من الفقهاء من انتقد هذه الفكرة القاضية بوجود مجلسين يمثل أحدهما كل الحرف والمصالح الاعتبارية وأسباب عديدة ولم يعد لهذا النظام تطبيقات مهمة في العالم.

### نظام التصويت الاختياري والتصويت الإجباري

تسعى معظم الدول بجعل التصويت اختياريًا وبعده واجبا على الناخب من الناحية الأدبية.. فقد ترتب على ذلك تخلف الكثير من المواطنين عن القيام بهذا الواجب، حتى أصبح المتخلفون أحيانا يتجاوزون المصوتين عددا، وهذا خطر يهدد النظام النيابي في أساسه، ويجعل البرلمان وأعمالها غير معبرة إلا عن رأي أقلية ضئيلة بالنسبة لعدد السكان، وهذا الخطر هو الذي عده بعض الفقهاء بحق كارثة النظام النيابي.. ولذلك وجدت طريقة التصويت الإجباري التي تتضمن فرض جزاء على الناخب المتخلف عن التصويت دون عذر. وقد انتشرت هذه الطريقة بفضل مزاياها المتعددة ولما ظهر لها من نتائج مشجعة، وقد اتبعت هذه الطريقة في بلجيكا منذ سنة (١٨٩٢) كما أخذت بها دول أخرى، وقد لوحظ أن فكرة التصويت الإجباري تفيد الأحزاب المعتدلة التي لا يتحمس أنصارها عادة للانتخاب بسبب اعتدالهم، إلا أنه أخذ على التصويت الإجباري كونه يساعد على انتشار الرشوة بين الناخبين.. بحجة أن من لا يباشر حقه في الانتخاب إلا قهرا يقبل بسهولة بيع صوته إلى أكثر المرشحين عطاء، كما أن أمل الأقليات السياسية في النجاح في الانتخابات يقوى رغم كونها أقلية خاصة إذا أخذت الدولة بطريقة التمثيل النسبي.

أعداد

المدرس المساعد/ أسامة علي جاسم

كلية الطب/ جامعة تكريت